الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مجلس الأمة

الجريدة الرسمية للمناقشات

الفترة التشريعية الثامنة (2019-2021)- السنة الثانية -2020 الدورة البرلمانية العادية (2019 - 2020) - العدد: 18

الجلسة العلنية العامة

المنعقدة يوم الخميس 19 ذو القعدة 1441
الموافق 9 جويلية 2020

طبعت بمجلس الأمة يوم الأحد 20 ذو الحجة 1441
الموافق 9 أوت 2020

فهرس

- **محضر الجلسة العلنية الثانية والثلاثين . . . . . ص 03**
  - **إختتام الدورة البرلمانية العادية 2019 ـ 2020.**

- **ملحق. . . . . ص 07**
  - **أسئلة كتابية.**

محضر الجلسة العلنية الثانية والثلاثين
المنعقدة يوم الخميس 19 ذو القعدة 1441
الموافق 9 جويلية 2020

الرئاسة: السيد صالح ڤوجيل، رئيس مجلس الأمة بالنيابة.

تمثيل الحكومة:
- السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني؛
- السيد الوزير الأول؛
- السيدات والسادة أعضاء الحكومة؛
- السيدات والسادة أعضاء مكتب المجلس الشعبي الوطني؛
- السيد الرئيس الأول للمحكمة العليا؛
- السيدة رئيسة مجلس الدولة.

إفتتحت الجلسة على الساعة التاسعة والدقيقة الخمسين صباحًا

السيد الرئيس بالنيابة: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛ الجلسة مفتوحة.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،

السيد الوزير الأوّل،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة الحاضرون معنا،

السيدات والسادة أعضاء مكتب المجلس الشعبي الوطني،

السيد الرئيس الأول للمحكمة العليا،

السيدة رئيسة مجلس الدولة،

زميلاتي، زملائي، أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الصحافة والإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بعد تقديم الترحيب وتوجيه الشكر للجميع على حضورهم معنا ومشاركتنا مراسيم اختتام الدورة البرلمانية العادية 2019 – 2020؛ وكما جرت به التقاليد والأعراف سألقي كلمة بهذه المناسبة، ولكن قبل ذلك أطلب منكم الوقوف دقيقة صمت وقراءة سورة الفاتحة ترحمًا على أرواح رفات وجماجم 24 من قادة المقاومة الشعبية ورفاقهم التي تمّ استرجاعها مؤخرًا من فرنسا، وكذا على جميع أرواح شهدائنا الأبرار.

(الوقوف دقيقة صمت وقراءة سورة الفاتحة ترحمًا على أرواح الشهداء)

السيد الرئيس بالنيابة: شكرًا لكم؛ والله يرحم جميع الشهداء.

إذن، يقتضي جدول أعمال جلستنا هذه ـ مثلما قلت آنفًا ـ إجراء مراسيم اختتام الدورة البرلمانية العادية 2019 – 2020، في مجلس الأمة، ومثلما جرت العادة سألقي كلمة بهذه المناسبة، وفيها أقول:

لقد امتدت هذه الدورة ـ كما تعلمون ـ على مدار 10 أشهر منذ افتتاحها في شهر سبتمبر 2019، وكانت المحطات التي عشناها جميعا خلالها صعبة ولم تكن معالمها واضحة للجميع، ولكن عندما تمسكنا بمبادئنا ومبادئ أول نوفمبر، وبذاكرتنا وبالدستور تجاوزنا كل تلك العقبات، حتى وصلنا

إلى تنظيم الانتخابات الرئاسية، التي كان الكثير يشكّك في إمكانية تنظيمها خلال تلك الظروف الصعبة، ولكن بفضل الله ثم بعزيمة الرجال خاصة الجيش الوطني الشعبي، سليل جيش التحرير الوطني بحق وجدارة، وعلى رأسه المرحوم أحمد قايد صالح، وصلنا إلى تنظيم الانتخابات وخرجنا إلى بر الأمان.

وهكذا جرت الانتخابات الرئاسية وفاز فيها السيد عبد المجيد تبون، حيث اعترف المترشحون الأربعة الآخرون بنتائجها، وكان هذا الاعتراف بمثابة رسالة للداخل والخارج، لأنه لأول مرة في تاريخ الجزائر، يبارك المنهزمون ويعترفون بنتائج الانتخابات، وهذا جانب يجب أن يبقى في ذاكرتنا، ويبقى مثالا للمستقبل.

وعند مراسيم تنصيب رئيس الجمهورية، الفائز في الانتخابات، حضر أولئك المترشحون أيضا، وهذه تُعدُّ هي الأخرى رسالة قوية للخارج؛ ففي الخارج يحللون كل الأحداث، وقد عرفوا أن الجزائر خرجت إلى بر الأمان واهتدت إلى الطريق الصحيح لممارسة الديمقراطية وبناء دولة حقيقية للجميع، لأن رئيس الجمهورية لما انتخبه الشعب، انتخب برنامجه كذلك، ونحن نعيش برنامجه الآن من خلال الإصلاحات التي نقوم بها، وبصفة خاصة المُضي قدمًا نحو مراجعة وتعديل الدستور.

فالرئيس في أي بلد في العالم، عندما ينجح ويشرع في تطبيق برنامجه، يضع دستورا ويتوجه به مباشرة إلى الشعب، ولكن رئيسنا ونظرا لوضعنا، ولانشغالات المواطنين بصفة عامة والحياة السياسية بصفة خاصة، ارتأى توزيع مسودة مشروع تعديل الدستور على الأحزاب والجمعيات والشخصيات ليشارك الجميع في إبداء رأيه، وهذا أمر جديد بالنسبة إلينا لأنه عندما يصدر الدستور غدا سيسمى بدستور الجميع ! ثُمّ لأنه سيمر على البرلمان أوّلا ثم يستفتى فيه الشعب، وهذا الدستور اليوم حسب المناقشات والاقتراحات سيكون أول دستور ـ ليس دستورا مرحليا ـ يبقى مع الأجيال !! لا يتغير حسب أهواء الأشخاص والحكام، وحينئذ نبني الدولة التي تكون للجميع، هي بيت الجميع، كما أسلفت ذكر ذلك في العديد من المناسبات (ذاخمناغ إلكل)، ويبقى الحكم حسب رغبات الشعب، يتغيّر من مرحلة إلى أخرى، ولكن الدولة لا تتغيّر بتغيّر الحكم، والدستور كذلك هو دستور الجميع ودستور الدولة الجزائرية.

نحن اليوم نلمس أشياء تجعلنا نؤمن ونتفاءل بالمستقبل، فالدولة الجزائرية عندما ندعمها بالذاكرة وبتاريخنا، لأن ممارسة الديمقراطية هي — حقيقة – ممارسة سياسية ولكنها في نفس الوقت ثقافية.

نحن نتذكر جميعا ما كانت الجزائر عليه في 1962 بعد الاستقلال مباشرة، فعندما نعود إلى ذاكرتنا، نتذكّر أنّنا كنا 8 ملايين نسمة، ومليونا متشرد لاجئ داخل الجزائر !! و300.000 لاجئ ما بين تونس والمغرب، و400.000 سجين في الجزائر وفي فرنسا، وكانت الخزينة فارغة، واجهنا تحديات كبيرة، والحمد لله وبفضل الله ثم بفضل الرجال وتجنّد الشعب الجزائري واجهنا التحدي الأول في سبتمبر 1962 ألا وهو الدخول المدرسي، فقد ذهب المعلمون كلهم، حتى إن جيسكار دستان الذي كان وزيرا للمالية آنذاك، في حكومة الجنرال ديغول، أوقف رواتب المعلمين الفرنسيين في الجزائر ليجبرهم على المغادرة، وتمّ ذلك؛ ولكن الشباب الجزائري تجنّد وحتى حملة الشهادة الابتدائية انخرطوا في سلك التعليم، وحققنا الدخول المدرسي بنجاح ورفعنا بالتالي تحدي الدخول المدرسي.

أتذكّر أنّه كان هناك مختص أوروبي من بلجيكا، جاءت به الحكومة الجزائرية ليدرس الوضعية المالية للجزائر، فقال — وقد سمعتها منه شخصيا — إن ما عاينته من خلال الدراسة التي أنجزتها، أن الكهرباء والماء والضروريات متوفرة والمفروض انعدامها، (Ceci est un miracle!!) فهذه معجزة ! وحقيقة أنه عندما غادر المعمرون والمحتلون الأخصائيون، كلٌ في موقع عمله واختصاصه، عوضهم الجزائريون الذين كانوا معهم في الميدان، فالتجربة الحقيقية آنذاك كانت على مستوى التلفزيون الجزائري، في الجزائر وقسنطينة ووهران، حيث غادر التقنيون والإطارات الفرنسيون الجزائر، فعوضهم الجزائريون ولم يتوقف البث يوما؛ هذه بعض تحديات 1962 وقد ذكرتها لأن هذا الشعب عظيم ولا يحتاج إلا لخطاب سياسي صحيح وتوجيه صحيح، وألا ننسى تاريخنا؛ علينا أن نعود إلى الذاكرة كلما واجهتنا صعوبات وتحديات، لنجد الطريق الصحيح، واليوم نحن على الطريق الصحيح، حيث عندما يهتم رئيس الجمهورية بالذاكرة فذلك يعني أن لها أهمية كبيرة، سواء ذاكرة ما قبل الثورة أم أثناءها أم غير ذلك، لأن ثورتنا لم

يقدها حزب سياسي أو زعيم، بل قادها العمل الجماعي تحت شعار أول نوفمبر: «من الشعب وإلى الشعب»، وهذا هو شعارنا اليوم أيضًا، يجب أن يبقى قائما وساري المفعول اليوم أيضًا.

ينبغي أن نستلهم دائما من ذاكرتنا ومن تاريخنا، فالأزمة التي حدثت في التسعينيات، وأقولها بكل صراحة كمجاهد، وليس بصفتي رئيسا لهذا المجلس، تذكرون أن حزباً ما عندما نجح في الانتخابات البلدية نزع أنصاره ومناضلوه شعار (من الشعب وإلى الشعب)، وعوضوه بشعار (دولة إسلامية) وكسروا قبور الشهداء، هذه أمور نتذكرها ولا يجب أن ننساها، ليس انتقاما ولكن لتفادي أخطاء أخرى لأن ما يمس الثورة ومبادئها ومكاسبها لا نقبله أبدا.

واليوم، أي في هذه المرحلة التي نعيش أطوارها، لدينا مشروع وبعد أن يُرفع عنّا هذا الوباء ـ إن شاء الله ـ الذي نعاني من تبعاته وآثاره منذ 4 أشهر كاملة جراء الوضعية الصحية الناجمة عنه، وبالمناسبة نحيي النساء والرجال العاملين ليلا ونهارًا من أطباء ومعاونيهم، والحماية المدنية ومصالح الأمن من شرطة ودرك وطني وكذا الجيش الوطني الشعبي، وكل المتطوعين من المجتمع المدني، المواجهين لهذا الوباء، فرغم كل الصعوبات نحن ماضون في الطريق الصحيح لاسترجاع أنفاس الدولة الجزائرية.

نحن اليوم في مرحلة تتبعها بحول الله مرحلة أخرى مثلما أعلن عن ذلك السيد رئيس الجمهورية حيث سيكون الدستور الجديد جاهزًا في سبتمبر أو أكتوبر، وربما قبل ذلك، ومن الممكن ألا تدوم عطلتنا البرلمانية إلى غاية شهر سبتمبر، وربما سنعود إلى العمل قبل استنفادها لنُحدّد الموقف من هذا الدستور الجديد ليُحال بعد ذلك علَى الشعب الجزائري ويُعرض عليه للاستفتاء الشعبي.

كما أنّ العمل الذي تقوم به الحكومة اليوم في الميدان الاقتصادي والاجتماعي، هو عمل جيّد، ويجب تشجيع الحكومة ودعمها والوقوف معها، وبصفة خاصة بعد التعديل الوزاري الأخير، الذي ليس تعديلا من أجل الأشخاص ولكنه لإعادة التوجيه وتحديد الأولويات وإعطاء دفع حقيقي لاقتصادنا، وإيلاء كل العناية والرعاية للفئات الهشة والمعوزة والضعفاء وكما قال السيد الرئيس: إنّ سياستنا هي عدم التخلي عن الضعفاء، تلك كانت قيم ومبادىء ثورتنا ولأن الجانب الاجتماعي له أهمية كبيرة، وهذا ما تقوم به الحكومة في هذه المرحلة، ونحن نشجعها عليه لأن فيه تحولات كبيرة في الهيكلة من خلال القطاعات التي ستمول اقتصادنا، الذي سيسمح لنا بالحفاظ على قرارنا السياسي، لأن استقلاليته هي ما نحافظ عليه أكثر من أي أمر آخر، هذه هي حريتنا واستقلالنا.

أما على الصعيد الديبلوماسي والخارجي، فنلاحظ أنّ مكانة الجزائر في المحافل الدولية حول القضايا المطروحة دوليا وإقليميا حاضرة بقوة، وذلك من خلال مواقفها الثابتة، لاسيما فيما يخص قضية الجارة الشقيقة «ليبيا»؛ فمنذ 5 أشهر قال رئيس الجمهورية إن هذا المشكل هو ليبي ـ ليبي، ويجب على الليبيين أن يتفاوضوا ويتحاوروا فيما بينهم ويعودوا للمسار الديمقراطي ويعطوا الكلمة للشعب ليختار قيادته؛ وموقف الجزائر هذا لا يزال ثابتا اليوم رغم التحولات التي وقعت والتدخلات الأجنبية التي حدثت على المشهد الليبي، وهم اليوم يعودون إلى مقترح الجزائر، ويُعد هذا مفخرة للجزائر التي تبحث عن استقرار بلدان الجوار وفض النزاعات بالحوار وإبعاد التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية للدول.

ودائمًا في إطار الحفاظ على استقلالية قرارنا السياسي والاقتصادي، فقد رفض السيد الرئيس اللجوء إلى الاستدانة الخارجية، التي إن رجعنا إليها فسيرجع الاستعمار، ولكن السيد الرئيس رفضها وهو مشكور على ذلك، ونبقى دائما نرفضها، ولكن عندما نرفض المديونية الخارجية يجب علينا تنظيم أنفسنا على المستوى الداخلي وبصفة خاصة في الميدان الاقتصادي والاجتماعي فذلك لكي نواجه التحديات ونكون في مستوى الجزائر.

أعود للحديث مرة أخرى عن موضوع الذاكرة والتاريخ، لأثمن عاليا استجابة رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، لمطلب عمره 58 سنة والقاضي باسترجاع رفات وجماجم زعَماء المقاومة الشعبية ضد الاستعمار الفرنسي، الموجودة بمتحف فرنسا، حيث بعد كلّ هذه السنوات استرجعها السيد رئيس الجمهورية وهي خطوة من الخطوات التي سترغم فرنسا على الاعتراف بجرائمها، وما هذه إلاّ خطوة أولى يجب أن تتبعها خطوات أخرى، ونحن متمسكون بهذا.

إن الاستعمار الذي طردناه تحول إلى أحزاب ولوبيات، ـ وقد ذكر هذا السيد رئيس الجمهورية عند حديثه عن

الرئيس الفرنسي في الحوار التلفزي الذي أجراه مؤخرًا مع إحدى القنوات الفرنسية ـ تؤثر على علاقات «فرنسا والجزائر»، وبالأمس فقط شاهدنا رد فعل حزب من الأحزاب، كان ينتمي للمعمرين هنا في الجزائر ولدعاة «الجزائر فرنسية»، ولا يزالون متواجدين كأحزاب ولكن عسى أن تكرهوا شيئا وهو خير لكم؛ فهؤلاء لم ينسوا ولم يتجردوا بعد من أفكارهم الاستعمارية ولابد على فرنسا أن تعلم أن من يعرقل العلاقات بيننا وبينها هم هؤلاء الذين لم ينسوا الجزائر ويريدون العودة إليها !!

في الحقيقة هناك أمور عديدة مطروحة علينا بمناسبة هذا الاختتام، وهناك تحديات كثيرة أيضًا يجب أن نتجند جميعا كرجل واحد لمواجهتها لصالح البلاد والشعب الجزائري.

هذه على أية حال الكلمة التي أردت إلقاءها بهذه المناسبة رغم أنها مبعثرة قليلا، وقد حاولت التكلم عن مواضيع شتى، تحتاج إلى الخوض فيها بالتحليل والدراسة المعمّقة مستقبلا إن شاء الله.

سننظم في مجلس الأمة ندوات حول الذاكرة وندعو الأساتذة والمختصين في التاريخ ونناقشها موضوعا موضوعا، وسنبدأ ببيان أول نوفمبر، لأننا لحد اليوم لم نفسر مفهومه ومواده والمواقف التي ذكرت فيه، ولم نحللها لنعطيها مفهومها الحقيقي؛ وقد حان وقت ذلك، لأنه توجد حاليا بعض التفسيرات الخاطئة، فحينما نقول على سبيل المثال لا الحصر في «بيان أول نوفمبر»: بناء الدولة وفق مبادئ إسلامية، فهذا المقصود به باب المفاوضات مع فرنسا، فعندما نتفاوض مع فرنسا على دولة ديمقراطية، اجتماعية وفق مبادئ إسلامية، يعني أننا عندما نتفاوض مع المستعمر لن نقبل بدولة لائكية، لقد رفضنا الدولة اللائكية، لأن الاستعمار عندما كان يتفاوض معنا، كان يقول إن هناك مليون رعية فرنسية أو أوروبية، أو مسيحيين أو يهود، ويجب أخذ هؤلاء الناس الذين سيعيشون معكم بعين الاعتبار !! لأن في فكرهم أن هذا المليون سوف يبقى في الجزائر، لكن «بيان أول نوفمبر» قد أغلق هذا الباب بعبارة (في إطار المبادئ الإسلامية) حتى لا تكون هناك دولة لائكية.

لقد كانت المادة الأولى في دستور 1963 (الإسلام دين الدولة)، وليس دين أحزاب وجمعيات، وهذه هي الأمور التي يجب دراستها من طرف المختصين والخبراء والمؤرخين لتوضيح المفاهيم الحقيقية لبيان أول نوفمبر، وبعدها ستسهل كل الأمور الأخرى، لأن ثورتنا كانت عبارة عن محطات، فيها محطة أول نوفمبر، ومحطة 20 أوت 1955، ومحطة مؤتمر الصومام في 1956، وأيضا محطة مؤتمر 1957 بالقاهرة الذي لم يتكلم عنه كثيرا، وقد كان – في الحقيقة – مؤتمرا جامعا حضره الجميع، وبعدها جاء تشكيل الحكومة المؤقتة وغيرها من المحطات المهمّة في تاريخ ثورتنا؛ وسنعطي لهذه المحطات جميعا حقها من الدراسة والنقاش، والشيء الأهم وأنا كمجاهد أتمنى ذلك، أن نتكلم عن جميع النقائص والخلفيات والخلافات التي كانت موجودة، ولا نخفيها ولا نخاف منها، لأن الثورة نجحت رغم كل شيء ونجحت بكلّ ذلك أيضًا، ونلنا استقلالنا الحقيقي، ونحن اليوم نربو عن 45 مليون نسمة وغدا نصبح 60 مليون نسمة، يجب أن نبلغ هذا ونهتم بأجيالنا المقبلة، لأن جيل نوفمبر لن يبقى وإذا لم يقرؤوا تاريخهم جيدا وبصورة صحيحة فقد يضلون الطريق !

أكتفي بهذا، وأدعوكم الآن إلى الاستماع إلى مراسيم الاختتام.

مراسيم الاختتام:

ـ تلاوة سورة الفاتحة؛

ـ عزف النشيد الوطني.

السيد الرئيس بالنيابة: شكرًا؛ إذن طبقًا لأحكام:

ـ الفقرة الأولى من المادة 135 من الدستور؛

ـ والمادة 5 من القانون العضوي رقم 16 – 12، الذي يُحدّد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وَعَمَلَهُمَا، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة؛

أعْلنُ رَسميا عن اختتام الدورة البرلمانية العادية 2019 – 2020 في مجلس الأمة.

شكرا للجميع؛ الجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في الساعة العاشرة والدقيقة الخامسة والعشرين صباحاً

ملحق
أسئلة كتابية

1 ـ السيد عمر بورزق
عضو مجلس الأمة
إلى السيد وزير الموارد المائية

طبقا لأحكام المادة 152 من الدستور، والمادتين 69 و73 من القانون العضوي رقم 16 ـ 12، المؤرخ في 22 ذو القعدة عام 1437، الموافق لـ 25 غشت 2016، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أطرح على معاليكم السؤال الكتابي التالي نصه:

معالي الوزير،

بعد التحية والاحترام؛

نحن نعلم جيدا ثقل المسؤولية التي تحملونها تكليفا لا تشريفا ونحن متفائلون جدا، بأنكم الرجل المناسب في المكان المناسب ونتمنى لكم كل التوفيق في أداء مهامكم النبيلة في خدمة الوطن والأمة.

معالي الوزير،

في عين الدفلى بالضبط دائرة جليدة بلدية جليدة، هناك عائلات تقطن بالسكنات الوظيفية التابعة لسد حريزة وهذه السكنات من نوع البناء الجاهز، الذي انتهى تاريخ صلاحيته وقد تسبب في وفاة إحدى بنات أحد القاطنين هناك، وهذا بسبب مادة الأميونت الموجودة بهذه الأبنية الخطيرة والتي تسبب أمراضا مزمنة وخطيرة تؤدي بهم حتى الوفاة وهو ما حصل للأسف.

وبعد استفسارنا عنهم وجدنا أنهم لا يملكون وثائق ملكية لهذه السكنات الجاهزة وهي تابعة لمصالحكم، بالضبط في الوكالة الوطنية للسدود، والتي لو تتنازل عن الملكية لهؤلاء السكان يصبح بإمكانهم هدمها والبناء في محلها سكنات جديدة بدعم مباشر من الدولة ممثلة في صندوق الدعم للسكن.

ومنه السيد الوزير، سؤالنا الكتابي هو كالآتي:

متى ترفعون الغبن عن هؤلاء المواطنين وتجدون لهم حلا خاصة وقد كانوا في السابق موظفين لدى مصالحكم بذات البلدية؟

هل بإمكانكم التنازل لهم عن عقد الملكية من أجل حل مشكلتهم العويصة والتي راحت ضحيتها طفلة صغيرة وأفراد العائلات القاطنة بهذه البيوت قد استفحل فيهم المرض؟

تقبلوا منا فائق الاحترام والتقدير.

الجزائر، في 12 فيفري 2020

عمر بورزق
عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

إجابة على سؤالكم والمتضمن انشغالا حول العائلات التي تقطن بالسكنات الوظيفية التابعة لسد حريزة ببلدية جليدة ولاية عين الدفلى، أود قبل كل شيء أن أشكركم ـ السيد عضو مجلس الأمة ـ على طرحكم لهذا الانشغال والذي يدل على اهتمامكم بالمواطن وتحسين الظروف المعيشية له.

في البداية أود أن أعطي لكم لمحة عن السكنات الوظيفية التابعة لسد حريزة محل انشغالكم، حيث شيدت هذه السكنات كقاعدة حياة في إطار مشروع إنجاز سد حريزة سنة 1979 وهي مكونة من ثمانية عشر 18 سكنا من نوع البناء الجاهز لإيواء عمال الشركة المكلفة بالإنجاز والتي منحت بعد الانتهاء من أشغال إنجاز السد لعمال قطاع الموارد المائية.

حقيقة تلقت الوكالة الوطنية للسدود والتحويلات (ANBT) عدة شكاوى من المقيمين بهذه السكنات الوظيفية التابعة لسد حريزة تضم في مجملها قدم واهتراء هاته السكنات، ولمعاينة هذه الوضعية عن قرب أوفدت الوكالة الوطنية للسدود والتحويلات لجنة تحقيق حيث خلصت هذه اللجنة إلى:

ضرورة إعادة إسكان المواطنين القاطنين بهاته السكنات في إطار ترحيل أصحاب السكنات الهشة وذلك من قبل السلطات المعنية والمتمثلة في دائرة جليدة حيث قامت لجنة إعادة الإسكان التابعة لدائرة جليدة بخرجات ميدانية

مكثفة لهؤلاء السكان دون ترحيلهم إلى يومنا هذا، كما خلصت أيضا اللجنة التابعة للوكالة الوطنية للسدود والتحويلات إلى ضرورة هدم هاته السكنات ولكن هذه العملية تتطلب تسخير مؤسسة مختصة في هذا المجال وذلك لخطورة المادة التي تحتويها هاته البنايات.

أما فيما يخص الشطر الثاني من سؤالكم والمتعلق بإمكانية التنازل عن وثائق الملكية لهاته السكنات، نعلمكم السيد عضو مجلس الأمة المحترم، أن هاته السكنات تدخل في المحيط الجغرافي للسد حيث لا يمكن التنازل عنها أو عن الوعاء العقاري المشيدة عليه لأنه يدخل في إطار أملاك الدولة الخاصة بقطاع الموارد المائية.

في الأخير، يسرني أن أعلمكم أن الدولة الجزائرية من خلال وزارة الموارد المائية، لن تدخر أي جهد في سبيل إيجاد الحلول المناسبة وفي أقرب الأجال وذلك لرفع الغبن عن هؤلاء المواطنين الساكنين في هاته السكنات.

تلكم هي أبرز التوضيحات التي أردت أن أقدمها لكم، كما يسرني ويسر كل المؤسسات التابعة للقطاع أن نفيدكم بمعلومات أكثر إذا ما لزم الأمر.

تقبلوا مني، السيد عضو مجلس الأمة، فائق عبارات التقدير.

الجزائر، في 28 أفريل 2020

أرزقي براقي
وزير الموارد المائية

2 – السيد عمر بورزق
عضو مجلس الأمة
إلى السيد الوزير الأول

طبقا لأحكام المادة 152 من الدستور، والمادتين 69 و73 من القانون العضوي رقم 16 ـ 12، المؤرخ في 22 ذو القعدة عام 1437، الموافق لـ 25 غشت 2016، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أطرح على معاليكم السؤال الكتابي التالي نصه:

معالي الوزير،

بعد التحية والاحترام؛

نحن نعلم جيدا ثقل المسؤولية التي تحملونها على أكتافكم تكليفا لا تشريفا، ونحن متفائلون جدا بأنكم الرجل المناسب في المكان المناسب ونتمنى لكم كل التوفيق في أداء مهامكم النبيلة في خدمة الوطن والأمة.

معالي دولة الوزير الأول،

إن ولاية عين الدفلى ولاية تاريخية والثورة التحريرية لشاهدة عمّا قدمته هذه الولاية من بطولات وتضحيات، وكذلك هي ولاية فلاحية بامتياز وتحتل موقعا استراتيجيا تحسد عليه، لما تتمتع به من شساعة في المساحة وأرض خصبة ولما تقدمه من دعم للاقتصاد الوطني بعيدا عن قطاع المحروقات، ولكنها في الأخير لا تحظى بالدعم المناسب لها ولا تحظى بالمراقبة الفعلية للمشاريع التنموية التي تتحصل عليها ولا بسياسة الردع لدى بعض المسؤولين الذين ومن خلال واجبنا في المراقبة لا تتم معاقبتهم أو مساءلتهم أو إرسال لجان تحقيق مفاجئة للقطاعات المعنية بشكاوي المواطنين وتقاريرنا وأسئلتنا الكتابية.

معالي دولة الوزير الأول،

نذكر لكم بعض المشاكل في ولاية عين الدفلى وهي كالآتي:

– ترقية دائرة خميس مليانة أكبر بلدية في إفريقيا إلى ولاية منتدبة وهي مطلب شعبي يحملني إياه مواطنو ومواطنات خميس مليانة.

قطاع الصحة:

– عدم استكمال بناء مستشفى عين الدفلى الذي طالت مدة بنائه وأصبح حلما يؤرق الكثيرين.

– مستشفى خميس مليانة القديم والذي يعود للبناء الجاهز والذي انتهت مدة صلاحيته.

– بناء مستشفى جامعي بخميس مليانة مع العلم أنها تحتوي على العقار بذات البلدية.

– مستشفى عين النسور ببلدية عين التركي والذي كان من قبل قبلة للدول العربية وحتى الأجنبية لما يتمتع به موقعه من جمالية ومن هواء نقي يساعد المرضى في الشفاء.

– قلة الأدوية وانعدامها نهائيا في معظم مستشفيات الولاية ومراكزها الصحية حتى الأدوية التي يحتاجها الأطباء عند بداية ونهاية العمليات الجراحية وهو ما يعتبر

تلاعبا وفسادا واضحا قد يودي بحياة الكثير من المرضى.

قطاع النقل:

– مشكل الوعاء العقاري الفلاحي الذي خصص للمحطة البرية والذي جاء القانون ومنع استعمال وعاء عقاري فلاحي الأمر الذي أخر إنجاز محطات برية.

– أما الوعاء العقاري بوزاهر التابع للوكالة العقارية فإن المبلغ المحدد من طرف الوكالة جعل المستثمرين يجدون صعوبة في دفع مبلغ بقيمة 80 مليونا شهريا مدة 33 سنة، الأمر الذي يرهق كل مستثمر ينجز محطة من ماله الخاص.

– مشروع ازدواجية السكة الحديدية الذي تقدمت الأشغال فيه بنسبة 89٪ ولم يبق في مساره سوى 18 عائلة في بلدية عين سلطان لإعادة إسكانهم من جديد حتى تتمكن المؤسسة من استكمال المشروع نهائيا.

قطاع الفلاحة:

– مشكل التخزين ومشكل التبريد، إذ لا تحتوي ولاية عين الدفلى على غرف التبريد والتخزين الكافية ويضطر معظم الفلاحين إلى بيع محصولهم لمستثمرين آخرين، يحققون أرباحا على عاتق صاحب الأرض.

– مشكل تعاونية الحبوب: يعاني معظم الفلاحين خلال فترة الصيف من بارونات تسويق وبيع منتوج القمح على حساب الفلاح صاحب الأرض والإنتاج وذلك بسبب البيروقراطية والطوابير الكبيرة، التي تحتم على الفلاحين الانتظار لأيام من أجل دفع محصولهم الفلاحي.

– أثناء عملية البذر أو الزرع، لا يستلم الفلاح إلا جزءا يسيرا من محصول القمح، وتذهب معظم الكمية للسوق السوداء عبر طريق ملتوية.

– تماطل السلطات في منح الفلاحين الرخص في استعمال مياه السدود من أجل الري.

– غياب استراتيجية وخطط محكمة من قبل إدارة السوق المغطى والوطني ببوراشد، كلف خسائر كبيرة، وتسريح العديد من العمال.

– تزويد منطقة جليدة بمدخل للطريق السيار، باعتبارها أكبر منتج وطني لمادة الإجاص، كما تحوي على مادة التفاح وبعض الحمضيات.

التنمية المحلية:

– غياب شبه كلي للطرق الصالحة للسير والمسارات والأرصفة في أغلب بلديات الولاية.

– عدم مراقبة المشاريع من طرف السلطات الولائية أو الدوائر أو البلديات.

– الأوحال والبقع المائية والحفر في أغلب بلديات الولاية.

– إنعدام الإنارة العمومية في الطرق وحتى في الأحياء وخاصة البلديات النائية منها كبلدية بلعاص والحسنية وسيدي حمو وعين الأشياخ وواد الجمعة وعين التركي والحسينية وبربوش وواد الشرفاء.

– عدم تدعيم الولاية بمشاريع تنموية ومناطق صناعية من أجل فتح مؤسسات جديدة للقضاء على مشكل البطالة التي انتشرت بصورة كبيرة في الولاية.

– غياب ثانويات في بعض بلديات الولاية مع العلم أن هناك بلديات بها أكثر من إكمالية ولكن التلاميذ يتنقلون يوميا مسافات 40 كلم للدراسة.

عدم تدعيم الولاية بحافلات نقل التلاميذ ونقل الطلبة متحججين بعدم دفع مستحقات طلبة الجامعات في البلديات لحقوق النقل وهو أمر غير مقبول تماما خاصة والمبلغ رمزي.

أغلب السكان يعانون من عدم امتلاكهم لملكية الأرض التي يعيشون فيها خاصة وعين الدفلى من الولايات التي كانت عبارة عن إقطاعيات وحقول للفرنسيين ويطلق عليها أراضي المجموعات، والذين يطالبون بتسوية ملفات أراضيهم وعند البناء يجدون أنفسهم متابعين قضائيا لعدم امتلاكهم لملكية الأرض من أجل رخصة البناء.

– عدم بناء ملاعب جوارية في بعض بلديات الولاية.

– فيما يخص الرحلات السياحية، اعتماد بعض المكلفين بها على الجهوية والعنصرية بحيث نجد أن هناك بعض البلديات أبناؤها لم يروا البحر في حياتهم أبدا ولم يجدوا مروحا لأنفسهم لأنهم لم يخرجوا من بلدياتهم في حياتهم.

في الأخير، دولة الوزير الأول، سؤالنا كالآتي:

نلتمس منكم أخذ كل هذه المشاكل بعين الاعتبار ودراستها كما يجب وحلها كي ندخل في مرحلة جديدة من مراحل الجمهورية الجديدة والتي نستبشر بها خيرا خاصة لما تشهده الدولة من أحداث هامة وتموقعها بين الدول.

متى ستشهد ولايتنا إنزالا حكوميا من أجل حل كل المشاكل العالقة في الولاية لإحداث نهضة اقتصادية تعود

بالنفع على الدولة ككل؟
تقبلوا منا فائق الاحترام والتقدير.

الجزائر، في 2 فيفري 2020

عمر بورزق
عضو مجلس الأمة

جواب السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية :

تبعا لتكليفنا من طرف السيد الوزير الأول، بموجب الإرسال المشار إليه أعلاه، قصد تخصيص الرد المناسب على السؤال الذي توجهتم به إلى مصالحه، يشرفني أن أوافيكم مرفقا بعناصر الرد على كل النقاط التي تضمنها سؤالكم.

تفضلوا، السيد عضو مجلس الأمة، بقبول كل عبارات التقدير والاحترام.

بخصوص ترقية دائرة خميس مليانة إلى ولاية منتدبة:

إن عملية إحداث مقاطعات إدارية جديدة تخضع لأسس ومعايير مدروسة ودقيقة بين قانونية، تاريخية، اقتصادية، مالية، سوسيولوجية وجغرافية، وإن من شأن هذه المعايير تحديد قابلية الجماعة الإقليمية لترقيتها إلى مصف مقاطعة إدارية.

حيث إن دراسة هذه المعايير، من شأنها وضع تنظيم إداري فعال ودقيق يرتكز على أسس قانونية وعملياتية، ليخدم الجهود المبذولة في مجال تحقيق التنمية المستدامة وتقريب الإدارة من المواطن وتحسين الإطار المعيشي للساكنة، ومتى توفرت هذه الأسباب، فإن ذلك سيرشح ـ لا محالة ـ لأن تعرف ولاية عين الدفلى تقسيما إداريا جديدا، لتكون بذلك قيمة مضافة في ترسيخ الجماعات الإقليمية كقاعدة أساسية للتنمية المحلية ومكانا أفضل لممارسة المواطنة وإطارا لمشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العامة.

قطاع الصحة:

ـ بالنسبة لمستشفى 240 سريرا بعين الدفلى فإنه قد تم اتخاذ إجراءات تحويل تسيير مشروع إنجازه من مديرية الصحة والسكان إلى مديرية التجهيزات العمومية وذلك لتسريع وتيرة الأشغال وتدارك التأخر المسجل بغية استلام المشروع قبل نهاية سنة 2020.

ـ فيما يخص مستشفى خميس مليانة فهو من البناء الجاهز بسعة 240 سريرا تم تشغيله سنة 1984 في إطار العملية الاستعجالية لإعادة إعمار منطقة الأصنام سابقا، وقد عرف عدة ترميمات وإعادة تأهيل، وقد تم اقتراح عملية دراسة إنجاز وتجهيز مستشفى جديد بسعة 240 سريرا لتعويض البناء الجاهز.

ـ أما فيما يخص إنجاز مستشفى جامعي بخميس مليانة فهو مرهون بفتح كلية للطب بجامعة خميس مليانة.

ـ فيما يخص قلة الأدوية بالمؤسسات الصحية بالولاية: تتوفر الولاية على 04 مؤسسات عمومية استشفائية و04 مؤسسات للصحة الجوارية تضم 36 عيادة متعددة الخدمات موزعين عبر تراب الولاية، بها 14 نقطة مداومة طبية 24/24 سا، و06 مصالح ولادات، تتكفل بتقديم الخدمات الصحية للمواطنين بشكل عادي بما في ذلك العمليات الجراحية على مستوى 04 مستشفيات بالولاية.

ـ فيما يخص مركز من يعانون نقصا في التنفس بعين النسور: فإن هذا المركز أنشئ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 87 ـ 228 المؤرخ في 27/10/ 1987 تحت وصاية وزارة التضامن الوطني، يقع ببلدية عين التركي بمنطقة عين النسور بغابة الدولة زكار قسم حيدوس، وتوقف عن النشاط شهر أكتوبر 1994 بسبب الظروف التي مرت بها البلاد، ونظرا لوقوعه في منطقة معزولة بأعالي جبال زكار فقد عرف تدهورا وتخريبا، وقد تم حل هذا المركز بموجب المرسوم التنفيذي رقم 19 ـ 217 المؤرخ في 2019/07/30 وتحويله إلى وزارة الفلاحة والتنمية الريفية بما أن الوعاء العقاري تابع للأملاك الغابية الوطنية.

قطاع النقل:

ـ فيما يخص الوعاء العقاري ذا الطابع الفلاحي المخصص لإنجاز مشاريع المحطات البرية، فقد تم اختيار الأوعية العقارية من طرف اللجنة الولاية المكلفة باختيار أرضية المشاريع سنة 2011، وتم اختيار أراضي ذات طابع فلاحي حيث تمت مراسلة المصالح المعنية من أجل القيام بإجراءات الاقتطاع.

ـ فيما يخص مبلغ الكراء للوعاء العقاري المخصص لمشروع المحطة البرية من الصنف «ب» ببوزاهر ببلدية عين الدفلى فإنه بناء على تعليمة وزارة المالية المتعلقة بمنح امتياز

وإنجاز واستغلال المشاريع ذات الطابع التجاري للخواص، وقصد منح امتياز إنجاز المحطة لمستثمر خاص قامت مصالح مديرية النقل بالولاية بالإجراءات اللازمة بالتنسيق مع المصالح المعنية، حيث تم تحديد مبلغ الكراء للوعاء العقاري بناء على مبلغ التقييم الذي قامت بإنجازه مصالح الوكالة العقارية مع العلم أن القطعة الأرضية ملك لهذه الأخيرة.

ـ فيما يخص اعتراض العائلات المنزوعة ملكيتهم على مبالغ التعويض في إطار مشروع ازدواجية خط السكة الحديدية خميس مليانة ـ العفرون بإقليم عين السلطان: قامت مصالح الوكالة الوطنية للدراسات ومتابعة الاستثمار في السكك الحديدية بإحصاء العائلات المتواجدة في رواق المشروع وتم إيداع مبالغ التعويض الخاصة بهم، كما تم برمجة إعادة إسكان هذه العائلات في إطار برنامج السكن العمومي الإيجاري لبلدية عين السلطان بالتنسيق مع مصالح مديرية السكن، الدائرة والبلدية وديوان الترقية والتسيير العقاري وكذا مصالح الوكالة الوطنية للدراسات ومتابعة الاستثمار في السكك الحديدية.

فيما يخص النقل المدرسي:

يصل عدد التلاميذ المستفيدين من النقل المدرسي إلى 24871 تلميذا موزعين على 351 تجمعا سكانيا بما فيها التجمعات الثانوية، القرى والمداشر وهذا باستغلال 309 خط بواسطة 219 حافلة ملك للبلدية، 174 حافلة في إطار الاتفاقية المبرمة مع الناقلين الخواص والحائزين على تراخيص قصد استغلال الخطوط المعنية، كما استفادت في 24 ديسمبر 2018 بلديات الولاية من 41 حافلة نقل مدرسي، كما تم استلام بتاريخ 2020/03/12 إحدى عشرة (11) حافلة في إطار العملية الممولة من ميزانية الولاية.

ـ كما استفادت بلديات الولاية من إعانات من ميزانية الولاية عن طريق صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية تقدر بمبلغ 140.000.000.00 دج من أجل التكفل بكراء حافلات النقل المدرسي وصيانتها.

وفيما يخص النقل الجامعي: تم تدعيم حظيرة النقل الجامعي بالولاية لتشمل 18 بلدية، حيث تقدر حظيرة المركبات بـ 67 حافلة بالإضافة إلى إدراج قطار لنقل الطلبة والمسافرين ما بين خميس مليانة وولاية الشلف والذي دخل حيز الخدمة ابتداء من تاريخ 17 نوفمبر 2019.

قطاع الفلاحة:

ـ بالنسبة لقدرات التبريد: انتقلت الولاية من قدرتها في التخزين قبل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية من 30000 م^3 لتصل إلى 500000 م^3، بفضل 230 وحدة تبريد المتواجدة عبر إقليم الولاية، إضافة إلى مخزن في طور الإنجاز بنسبة 30٪، بسعة 30000 م^3، وهذه القدرات في تزايد تماشيا مع القدرات الإنتاجية في الولاية.

ـ بالنسبة لقدرات التخزين: بالنسبة للتخزين فإن تعاونية الحبوب والبقول الجافة لها قدرات في مجال التخزين لا تتعدى 57000 قنطار، الأمر الذي دفع السلطات المحلية للجوء إلى تسخير كل المنشآت والهياكل المتاحة (عامة أو خاصة) من أجل تدارك هذا النقص، حيث تم جمع في سنتي 2018 و2019 ما يعادل 980.000 قنطار، وهي حصيلة تم تسجيلها لأول مرة بالولاية، كما تم تسجيل مخزون ذي حجم كبير ببلدية العطاف يتسع لـ 200.000 قنطار من أجل دفع وتنمية التعبئة وتقليص العجز في التخزين بالولاية.

ـ إضافة إلى ذلك تم اختيار أرضيات لإنشاء 06 وحدات جوارية ممونة من طرف ديوان الحبوب والبقول الجافة، موزعة على البلديات المنتجة من أجل تخفيف العبء عن الفلاحين بقدرات 50.000 قنطار في كل من البلديات التالية: عين الدفلى، بومدفع، جندل، عين الأشياخ، الروينة وبرج الأمير خالد.

قطاع الموارد المائية:

بخصوص رخص السقي من السدود بالولاية: إن عملية تحديد حصص الري الفلاحي من السدود يتم من طرف لجنة وزارية، وذلك بعد أن يقوم الديوان الوطني للسقي وصرف المياه بضبط احتياجاته من مياه السقي قبل كل موسم فلاحي، وتقوم بعد ذلك اللجنة الوزارية بمنح كميات إضافية عند الحاجة، بعد طلبها من الديوان وهذا في حدود الكميات المتوفرة ومع مراعاة احتياجات التزويد بالمياه الصالحة للشرب من السدود المعنية، أما فيما يخص الري التكميلي الخاص بمحاصيل القمح والشعير فإنه تخصص له كمية تلقائية كل سنة دون أن يكون هناك أي طلب، وتجدر الإشارة إلى أنه تم منح كمية تقدر بـ 12 مليون متر مكعب لمحصول البطاطا.

قطاع التجارة:

فيما يخص التساؤل حول سوق الجملة ببلدية بوراشد:

سوق الجملة ببوراشد مسير من طرف الشركة ذات أسهم ماقرو (MAGROS)، دخل حيز الخدمة سنة 2019، ووضعية النشاط المحتشمة حاليا لم تمكن الشركة من التكفل برواتب العمال أصحاب العقود المحددة المدة، ولتجاوز هذه الوضعية عقد السيد الوالي جلسة عمل بتاريخ 2020/03/03 ضمت إدارة السوق وممثل الوكلاء لدراسة وضعية السوق وأسدى توجيهاته لإدارة السوق لتبني سياسة تسويقية فعالة من شأنها استقطاب الزبائن وتفعيل نشاط هذا الفضاء التجاري الهام.

قطاع الأشغال العمومية:

فيما يخص فتح منفذ من الطريق السيار شرق غرب إلى مدينة جليدة، فإن هذا الطريق في شطره المار عبر ولاية عين الدفلى يحتوي على أربعة منافذ وهي: بومدفع، خميس مليانة، بوراشد والعطاف، وإن مدينة جليدة تقع بين مدينتي خميس مليانة وبوراشد، والمسافة بينهما تقدر بـ 30 كلم، ويتوفران على منفذين من الطريق السيار، يحتويان على مراكز دفع ومراكز للصيانة وهي في طور الإنجاز، وعليه فإن مدينة جليدة يمكن الولوج إليها عن طريق هذين المنفذين، بالإضافة إلى ذلك فإنه من الناحية التقنية لا يمكن إضافة مدخل بين هذين المنفذين نظرا لقصر المسافة بينهما.

قطاع التهيئة الحضرية:

بالنسبة للتساؤل حول التنمية المحلية وشبكة الطرق والإنارة العمومية ببعض البلديات فإن الوضعية تقدم البرنامج الجاري إنجازه إلى غاية 2019/12/31 على مستوى بلديات الولاية كما يلي:

- رخصة البرنامج: 12.122.000.000 دج.
- مبلغ الالتزامات: 11.498.791.000 دج.
- مبلغ المدفوعات: 10.276.617.000 دج.
- عدد المواقع: 564 موقع منها 512 موقع منتهية بها الأشغال.

طبيعة الأشغال: الصرف الصحي، التزويد بالمياه الصالحة للشرب، الطرق، التهيئة الخارجية، الإنارة العمومية، والربط بالطاقة الكهربائية المتوسطة الضغط للسكنات الاجتماعية.

بالنسبة للإنارة العمومية بالبلديات الواردة في السؤال:

- بلدية بلعاص: تم إنجاز عمليات خاصة بالإنارة العمومية بالبرنامج القطاعي بمبلغ قدره 02 مليون دج.
- بلدية حسينية: تم إنجاز عمليات خاصة بالإنارة العمومية بالبرنامج القطاعي بمبلغ قدره 05 مليون دج.
- بلدية عين الأشياخ: تم إنجاز عمليات خاصة بالإنارة العمومية بالبرنامج القطاعي بمبلغ قدره 06 مليون دج كما استفادت من عملية بالمخططات البلدية للتنمية بمبلغ قدره 2.454.000 دج.
- بلدية وادي الجمعة: تم إنجاز عمليات خاصة بالإنارة العمومية بالبرنامج القطاعي بمبلغ قدره 3.5 مليون دج كما استفادت من 03 عمليات بالمخططات البلدية للتنمية بمبلغ قدره 08 مليون دج.
- بلدية عين التركي: تم إنجاز عمليات خاصة بالإنارة العمومية بالبرنامج القطاعي بمبلغ قدره 29.6 مليون دج كما استفادت من 04 عمليات بالمخططات البلدية للتنمية بمبلغ قدره 18 مليون دج.
- بلدية وادي الشرفاء: تم إنجاز عمليات خاصة بالإنارة العمومية بالبرنامج القطاعي بمبلغ قدره 24.8 مليون دج كما استفادت من 03 عمليات بالمخططات البلدية للتنمية بمبلغ قدره 23.319.000 دج.
- بلدية بربوش: تم إنجاز عمليات خاصة بالإنارة العمومية بالبرنامج القطاعي بمبلغ قدره 1.2 مليون دج كما استفادت من عمليتين بالمخططات البلدية للتنمية بمبلغ قدره 4.2 مليون دج.
- بلدية الحسينية: تم إنجاز عمليات خاصة بالإنارة العمومية بالبرنامج القطاعي بمبلغ قدره 1.8 مليون دج.

قطاع التربية:

تجدر الإشارة إلى أن عدد الثانويات على مستوى الولاية يقدر بـ 52 ثانوية بالإضافة إلى 04 مشاريع إنجاز ثانويات جديدة، وبالنسبة للتساؤل حول عدم وجود ثانويات ببعض بلديات الولاية، فإن مجموع البلديات التي لا تتوفر على ثانويات هي 06 بلديات: عين التركي، عين البنيان، بن علال، بربوش، الحسينية وبلعاص، حيث تم اقتراح تسجيل إنجاز ثانوية على مستوى بلدية عين التركي في إطار برنامج 2020، أما تلاميذ البلديات الأخرى فهم يدرسون على مستوى ثانويات البلديات المجاورة بنظام نصف الداخلي مع توفير النقل المدرسي، مع العلم أن تعداد التلاميذ

المتمدرسين في الطور الثانوي بهذه البلديات لا يسمح بإنجاز ثانويات جديدة.

فيما يخص عقود ملكية الأراضي:

فيما يخص تسوية وضعية المواطنين الحائزين على القطع الأرضية الموزعة ضمن إطار الاحتياطات العقارية للبلديات والمصادق عليها من طرف لجان الدوائر والولاية والمنظمة ضمن تجزئات، تعاونيات عقارية وقطع فردية فإن الوضعية كالآتي:

- عدد القطع الأرضية المنشأة: 11.109 قطعة.
- عدد القطع المسواة بعقود ملكية: 7.074 قطعة.
- باقي عدد القطع الأرضية قيد التسوية: 4.035 قطعة.

وتخص هذه القطع تجزئات أقيمت سابقا فوق أراضي فلاحية، مما يتطلب إجراءات إلغاء التصنيف، كما تخص تجزئات خضعت للمسح العام وسجلت خطأ باسم خواص وفي حساب المجهول، والإجراءات سارية لتسويتهم بالتنسيق مع المصالح المعنية، كما تم تنصيب لجنة ولائية مكلفة بتسوية وضعية الأوعية العقارية، حيث تم إحصاء الأوعية العقارية عبر كامل إقليم الولاية غير المسواة، والتي يقدر عددها 93 موقعا، وتم دراسة 33 ملفا من طرف اللجنة وإجراءات التسوية سارية.

أما فيما يخص إعداد عقود الملكية للمواطنين المستفيدين من مختلف الصيغ السكنية فالوضعية كما يلي:

- السكن الاجتماعي التساهمي: من مجموع 3897 مسكن منجز وموزع، تم إعداد 2970 عقد ملكية، والباقي لم يسلم لعدم طلب المستفيدين سحبه.
- السكن الترقوي المدعم: من مجموع 1720 مسكن منجز وموزع، تم إعداد 1516 عقد ملكية، وبقي 204 عقد لم يسحب.
- السكن الترقوي الحر: من مجموع 396 مسكن منجز وموزع، تم إعداد 261 عقد ملكية، وبقي 128 عقدا لم يسحب.

قطاع الشباب والرياضة:

- فيما يتعلق بالسؤال الخاص بنقص برامج إنجاز ملاعب جوارية ببعض بلديات الولاية، شهدت ولاية عين الدفلى إلى غاية نهاية سنة 2019، إنجاز 340 ساحة لعب، منها 126 مساحة لعب معشوشبة اصطناعيا، بالإضافة إلى 72 مساحة لعب معشوشبة اصطناعيا في طور الإنجاز عبر كافة بلديات الولاية، دون أن ننسى الملاعب البلدية فمن مجموع 36 ملعبا بلديا موزعا على كافة بلديات الولاية، تم تكسية 27 ملعبا بلديا بالعشب الاصطناعي في انتظار تعميم العملية على باقي الملاعب الأخرى.
- فيما يتعلق بعدم تكافؤ فرص استفادة شباب وأطفال بلديات الولاية من مختلف البرامج السياحية خاصة الرحلات إلى شواطئ البحر، تتمثل برامج الرحلات السياحية فيما يلي:
- تنظيم مراكز قضاء العطل والترفيه لفائدة الأطفال لفئة 06 ـ 14 سنة.
- تنظيم برامج حركية الشباب (إقامة لفائدة الشباب بالولايات الساحلية) لفئات أكثر من 19 سنة.
- تنظيم برامج المخطط الأزرق (خرجات سياحية إلى شواطئ البحر) للفئات من 06 إلى 18 سنة.
- أبواب مفتوحة على السباحة عبر مختلف المنشآت الرياضية لفائدة أطفال المناطق النائية (المسابح نصف أولمبية، المسابح الترفيهية والجوارية، المسابح المتنقلة، وأحواض السباحة المتواجدة عبر بعض مؤسسات الشباب بالولاية).

حيث تم تسجيل استفادة 3075 طفل يمثلون كافة بلديات الولاية، خاصة المعزولة والمحرومة من برنامج التخييم والذين تتراوح أعمارهم ما بين 06 إلى 14 سنة، واستفاد خلال سنة 2019، 35 ألف من الشباب والأطفال من رحلات إلى الشواطئ في إطار برامج المخطط الأزرق، أما على مدار السنة وخارج الفترة الصيفية تنظم برامج للمبادلات الشبانية والسياحية وكذا الرحلات السياحية لبعض ولايات الوطن.

الجزائر، في 20 ماي 2020

كمال بلجود
وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية

3 ـ السيد محمد قطشة

عضو مجلس الأمة

إلى السيد وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات

طبقا لأحكام المادة 152 من الدستور، والمادتين 69 و73 من القانون العضوي رقم 16 ـ 12، المؤرخ في 25 أوت 2016، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أطرح على معاليكم السؤال التالي نصه:

معالي الوزير،

بعد التحية والاحترام؛

عملا بأحكام القانون رقم 16ـ01، المؤرخ في2016/03/06، المتضمن التعديل الدستوري، لاسيما المادة 66 منه التي تنص على:

ـ الرعاية الصحية حق للمواطنين،

ـ تتكفل الدولة بالوقاية من الأمراض الوبائية والمعدية ومكافحتها.

ـ تسهر الدولة على توفير العلاج للأشخاص المعوزين.

تعاني الطفلة مايا هواري الساكنة بولاية الجلفة، من مرض الفشل الكبدي وهي بحاجة إلى إجراء عملية مستعجلة خارج التراب الوطني لزرع النخاع الشوكي، في ظل عجز الأطباء داخل الوطن في مثل هذه العمليات، للعلم أن العملية مكلفة جدا خارج التراب الوطني وعائلتها لا تستطيع دفع التكلفة نظرا لحالة الفقر والعوز التي تعيشها هي وعائلتها، لهذا تطلب منكم ـ معالي الوزير ـ لفتة إنسانية وبصفة مستعجلة التكفل بعلاجها خارج الوطن لإنقاذ حياتها، للعلم أن هذا الداء أصيب به أحد إخوتها الذي توفي بسببه منذ شهور فقط.

وبناء على ما ذكر أعلاه ومراعاة لانشغال عائلة الطفلة مايا هواري بولاية الجلفة، نتوجه لكم بالسؤال التالي:

ما هي الإجراءات المتخذة للتكفل بالطفلة مايا هواري، لتتكفل الدولة بعلاجها خارج الوطن لإنقاذ حياتها؟

تقبلوا مني، فائق التقدير والاحترام.

الجزائر، في 9 فيفري 2020

محمد قطشة

عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

ردا على سؤالكم الكتابي المذكور في المرجع أعلاه، والمتعلق بطلب التكفل الطبي خارج التراب الوطني بالطفلة مايا هواري والتي تعاني من فشل كبدي يستلزم عملية زرع للكبد، الرجاء منكم إيفادنا بأرقام هاتف أهل المريضة أو إخبارهم بضرورة التقرب من مصالحنا مرفقين بالملف الطبي للمعنية وهذا حتى يتسنى لنا تسهيل عملية التكفل بالمريضة موضوع انشغالكم.

تفضلوا بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 19 جوان 2020

عبد الرحمن بن بوزيد

وزير الصحة والسكان

وإصلاح المستشفيات

الإدارة والتحرير مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف الجزائر 16000 الهاتف: 73.59.00 (021) الفاكس: 74.60.34 (021) رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16	ثمن النسخة الواحدة 12 دج

طبعت بمجلس الأمة يوم الأحد 20 ذو الحجة 1441
الموافق 9 أوت 2020

رقم الإيداع القانوني: 99-457 ـــ ISSN 1112- 2587